الموقف الألماني من الثورة الدستورية في إيران (١٩٠٦-١٩١١)

The German Attitude from the constitutional Revolution in Iran (١٩٠٦-١٩١١)

م. نبيل خليل إبراهيم

م. قحطان أحمد فرهود

الكلمة المفتاح: ألمانيا، الثورة الدستورية، إيران.

الملخص:

أفرزت التطورات الداخلية التي شهدتها الساحة الإيرانية مطلع القرن العشرين، واقعًا جديدًا انعكس بشكلٍ واضحٍ على توجهات سياستها الخارجية، الأمر الذي تلاقح مع الرغبة الألمانية في إيجاد موطئ قدم لها في الشرق الأوسط بشكلٍ عامٍ وإيران بشكل خاص، وعجّلَ من تنامي التقارب الألماني معها، ولاسيَّمَا في سنوات الثورة الدستورية بين عامي (١٩٠٦-١٩١١). وعليه يأتي بحثنا هذا في محاولة لتتبع الموقف الألماني من الدستوريين خلال ثورتهم، ومعرفة مدى تأثير ذلك على الواقع الإيراني ومسار الثورة.

Abstract

The International development which the Iranian boredom in the early twentieth century had come up with, anew situation was reflected clearly by it's foreign policy which comes with the German desire to find a footprint in the middle east in general and in Iran in particular and this had brings them close together especially during the years of the constitutional revolution between the years (١٩٠٦-١٩١١) so and because of all the above our research is writhen to be am attempt to follow the German attitude from the constitutionalists during their revolution and to know the impact of this on the Iranian ground and also on the revolution path.

المقدمة:

حفل تاريخ إيران الحديث والمعاصر بالعديد من الحركات والانتفاضات والثورات الوطنية التي تركت بصماتها على الواقع الفكري والاقتصادي ومن ثم السياسي للمجتمع الإيراني، وما الثورة الدستورية – موضوع البحث – إلَّا واحدة من تلك الثورات البارزة التي تطلب الوقوف عندها والبحث في تداعياتها، التي كان من أبرزها مسألة رسم صورة جديدة لعلاقات إيران الخارجية في ظل حكومة الدستوريين، الأمر الذي استغلته ألمانيا من جانبها لإعادة ترتيب أوراقها في إيران حتى تكون أكثر فاعلية ونفوذ من أي طرف ثاني هناك. وعلى هذا الأساس نجد أنَّ ألمانيا تبنت مواقف متعددة من التطورات الداخلية التي واجهها الدستوريون أيام حكمهم، لذلك حاولنا الوقوف على تلك المواقف والتعرف عليها عن كثب من خلال هذه الدراسة.

قُسِّم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تسبقها مقدمة وتتلوها استنتاجات مُثلت زبدة ما توصلت إليه الدراسة، إذ تتبعنا في المحور الأول تغلغل المصالح الألمانية في إيران عشية قيام الثورة، ومن اجل الوقوف على مسارات الموقف الألماني من الثورة خلال سنواتها الأولى (١٩٠٦-١٩٠٨) خصصنا المحور الثاني لمعرفة تلك المسارات، وجاء المبحث الثالث والأخير ليبين موقف ألمانيا من الثورة الدستورية في سنواتها الأخيرة (١٩٠٩-١٩١١).

اعتمدنا على العديد من المصادر تأتي الرسائل الجامعية في مقدمتها، إذ انها أسهمت في فتح آفاق جديدة أمامنا للوقوف على أهم التطورات والأحداث التي رافقت الثورة، وما رسالة (اسعد محمّد الجواري) الموسومة بـ (سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥) إلا واحدة من أهم تلك الرسائل، وكان للكتب العربية أهمية بالغة في إثراء البحث ويأتي كتاب (العلاقات الإيرانية-الألمانية) لمؤلفته (سميرة عبدالرزاق العاني) واحدًا من ابرز تلك الكتب كون أن المؤلفة اعتمدت على العديد من الوثائق

الألمانية والبريطانية والروسية المتعلقة بالموضوع والتي بينت وجهات النظر الدولية المختلفة من الثورة الدستورية، فضلًا عن العديد من المصادر المثبتة في قائمة المصادر.

أولًا: تغلغل المصالح الألمانية في إيران عشية الثورة الدستورية:

جذب الموقع الإستراتيجي وكثرة الثروات في إيران أنظار الدول الأوروبية الكبرى إليها فبدأت تهتم بإيجاد موطئ قدم لها هناك، ولعل اندماج إيران بالسوق العالمية الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ترتب عليه تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية تركت بصماتها الواضحة على الواقع الإيراني، ولاسِيَّمَا بعد سلسلة من الامتيازات والتسهيلات التي حصلت عليها الدول الرأسمالية منها[١]. إذ أصبحت إيران شبه مستعمرة تابعة لتلك الدول، فكان من الطبيعي أن يدخل الاقتصاد كعامل جديد لعب دورًا خطيرًا في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الحقبة التاريخية ونبه في الوقت نفسه الحكام القاجاريين إلى أهميته، فما كان منهم إلا أن ادخلوه في حساباتهم لمساومة الدول الرأسمالية التي تهافتت للسيطرة على الاقتصاد الإيراني وربطه بعجلتها خدمة لمصالحها[٢].

لذلك وبفعل تزايد حجم الامتيازات الأجنبية وشدة التنافس الدولي عليها، ألفت إيران محورًا أساسيًا من محاور الصراع الدولي وحلقة مهمة من حلقاته عندما حاول كل طرف أن يجعلها ضمن إطار سياستهِ[٣]. ولم تكن ألمانيا الطموحة بعيدة عما يجري إذ انها بدأت تحصل على مواقع ثابتة في اقتصاديات إيران، تطبيقًا لما طرحه ساستها من ضرورة (الزحف نحو الشرق) عمومًا، وإيران خصوصًا باعتبارها تشكل الجزء الحساس منه[٤]، علمًا أَنَّ التوجّه الألماني نحوها يرجع إلى ما قبل الوحدة الألمانية في كانون الثاني ١٨٧١، ففي الخامس والعشرين من حزيران ١٨٥٧ وقعت أول معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين في باريس وهو ما دشن بداية مهمة لاهتمام ألماني جدي بإيران، حيث استمرت العلاقات التجارية في التطور[٥]، وحصل الألمان على العديد من الامتيازات خلال تلك المدة فضلًا عن عقد معاهدة أخرى للصداقة والتجارة والملاحة تم التوقيع عليها في الحادي عشر من حزيران ١٨٧٧ في مدينة (بطرسبورغ) الروسية. وقد انعكس الوجود الألماني في مجالات أخرى شهدتها الساحة الإيرانية نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر كاختيار ألمانيا طرفًا محايدًا لفض الخلافات والتحكيم فيها بخصوص أمور تعلقت ببعض الامتيازات الأجنبية في إيران لعل أبرزها مسألة تأسيس المصرف (الشاهنشاهي – البريطاني)[٦] عام ١٨٨٩، وامتياز (تالبوت للتبغ)[٧] عام ١٨٩٠، اللذان كانت قد منحتهما الحكومة الإيرانية لبريطانية، مما أثار حفيظة الأخيرة ضد الألمان واعتبرته تدخلًا موجهًا ضد مصالحها ونفوذها في إيران[٨].

ومن اجل الارتكاز على قوة دولية ثالثة توجهت الحكومة الإيرانية من جانبها إلى بناء علاقات قوية مع ألمانيا، بفعل تقدمها العلمي والصناعي وظهورها كقوة عسكرية مؤثرة في أوروبا، تتمكن من خلالها – إيران – من تقليل الضغط البريطاني والروسي عليها، ففي عام (١٨٨٩) اقترح رئيس الوزراء الإيراني (اتابك أعظم)[٩] على ألمانيا أَنْ تقدّم قروضًا لبلاده مقابل منحها امتياز مدّ فرع لسكة حديد بغداد من خانقين إلى طهران[١٠]، إلا أن المعارضة التي أثارتها روسيا ضده قد عرقلت من تنفيذ هذا الاقتراح، من جهة ثانية تمكن الألمان من تأسيس قنصلية لهم في مدينة (بوشهر) عام ١٨٩٧ لحماية مشاريعهم في موانئ الخليج العربي بضمنها مشروع في (بوشهر) نفسها، وفي الوقت نفسه كانت لجنة ألمانية تعمل في (بندر عباس) لدراسة الأوضاع هناك لمعرفة مدى ملائمتها لإقامة بعض المشاريع في المنطقة[١١]، كما افتتحت الشركات الألمانية عام ١٨٩٨ فروعًا لها في عددٍ من الموانئ الإيرانية على الخليج العربيّ، وتزامن ذلك مع محاولاتهم للدخول في مجال صناعة السجاد الإيراني من خلال السعي لتأسيس شركة لإنتاج السجاد وتسويقه، وكانت طرق المواصلات قد أخذت حيزًا مهمًا من اهتمامات الألمان في إيران، إذ حصلوا على امتياز تعبيد طريق بري يمتد من خانقين إلى طهران، كما حاولوا استحصال امتياز آخر لخط حديدي يوازي الطريق البري الآنف الذكر، إلَّا أَنَّ المعارضة البريطانية حالت دون تحقيق الرغبة الألمانية[١٢].

وحاول الحكام الإيرانيون الإفادة أيضًا من الألمان في تطوير جيشهم ففي المدة الواقعة بين عامي (١٨٩٨-١٨٩٩) أجرت الحكومة الإيرانية اتصالاتها مع ألمانيا من اجل تحقيق هذا الهدف، وفعلًا تم تزويد الجيش الإيراني ببعض الأسلحة الألمانية[١٣]. ومع بداية القرن العشرين كان الألمان أكثر لهفة من غيرهم للتغلغل في إيران بسبب حاجتهم المُلحة للأسواق بعد ان انتقلت بلادهم إلى المرتبة الأولى من حيث الإنتاج الصناعي على صعيد القارة الأوربية[١٤]، من جانب آخر تحوّل مشروع سكة حديد (برلين-بغداد) إلى عامل إضافي دفع برلين إلى الاهتمام أكثر بكل ما يتعلق بإيران، ولاسِيَّمَا بعد ازدياد الاهتمام الإيراني بموضوع ربط بلادهم بمشروع سكة الحديد سعيًا وراء إنعاش التجارة الإيرانية وحركة النقل بينها وبين الدول المرتبطة بهذا المشروع[١٥]، كما شهدت العلاقات التجارية بين البلدين خلال المدة (١٨٩٧-١٩٠٥) نشاطًا ملحوظًا، إذ ضاعفت بمقدار ست مرات، فبلغت قيمتها (١٣٢) ألف جنيه إسترليني عام ١٩٠٥، بينما كانت تؤلف (٢٢) الف جنيه خلال عام ١٨٩٧، وعشية اندلاع الثورة الدستورية دخلت إيران مرحلة جديدة من التطور في علاقاتها مع ألمانيا[١٦]، إذ انها استنجدت بها لحل خلافاتها مع الدولة العثمانية وذلك اثر اجتياح فرقتان عثمانيتان حدودها الغربية في كانون الأول ١٩٠٥، فطلبت من الوزير المفوض الالماني في طهران (ريكس Rex) حث حكومته في برلين لممارسة ضغطها على الدولة العثمانية من اجل سحب قواتها من الأراضي الإيرانية، وحاولت هنا ألمانيا استغلال الفرصة لصالحها في تثبيت مركزها في إيران، لذا بدأت التحذيرات الألمانية توجه للدولة العثمانية بضرورة عدم التجاوز على الحدود الإيرانية إلا ان العثمانيين لم يستجيبوا لتلك التهديدات[١٧].

يمكن القول إنَّ ألمانيا استطاعت عشية الثورة الدستورية من تأسيس قاعدة متينة لها في الأوساط الداخلية والحكومة الإيرانية مما مكنها أن تكون طرفًا ثالثًا اعتمدت عليه الحكومة الإيرانية ضد التنافس البريطاني-الروسي على أراضيها.

ثانياً: مسارات الموقف الألماني من الثورة الدستورية حتى عام ١٩٠٨:

تُعَدُّ الثورة الدستورية في إيران (١٩٠٥-١٩١١) واحدة من أهم الثورات في تاريخ إيران المعاصر لأنها استطاعت ان تفضح الرجعية المحلية وعلى رأسها الأسرة القاجارية، وأن تفرض عليها تأسيس أول مجلس نيابي إيراني اضطلع بوضع دستور عام للبلاد، كما انها طرحت مبادئ مهمة لم يكن وضع حد للتغلغل الأجنبي ومنع الشاه من منح الامتيازات للدول الأجنبية في إيران إلَّا واحدًا من أهمها[١٨].

تميزت الثورة الدستورية في مراحلها الأولى بتطورات سريعة بأحداثها، وباتجاه تعميق المشاعر القومية، مما ترك آثارًا واضحة على تغيير اتجاه السياسة الخارجية الإيرانية وصبها في قالب وطني لم تألفه إيران من قبل، ولقد تجسدت بوادر هذا الاتجاه في بعض مضامين الدستور وأعمال المجلس (البرلمان الإيراني) الذي افتتح في (السابع من تشرين الأول ١٩٠٦)[١٩] فبموجب الدستور الذي صودق عليه من قبل الشاه (مظفر الدّين)[٢٠] بتاريخ الثلاثين من كانون الأول ١٩٠٦ حَدَدَ صلاحيات الشاه فيما يخص علاقات إيران الخارجية إذ لم يعد يحق له منح الامتيازات للدول الأجنبية او عقد القروض معها أو إبرام المعاهدات والاتفاقيات مع أي منها دون موافقة المجلس[٢١]، وكان الهدف الذي توخاه الدستوريون من هذه المادة التي تمكنوا من تنفيذها بالاتجاه الذي كانوا يريدونه هو زعزعة مواقع روسيا وبريطانيا في إيران والعمل على تطوير العلاقات مع ألمانيا باعتبارها القوة الثالثة التي سوف ترتكز عليها إيران، من ذلك يمكن القول أن أهداف الثورة الدستورية ومكتسباتها هيأت الظروف المناسبة لتوثيق أواصر العلاقات بين ألمانيا وإيران في العديد من المجالات، لاسيما وأن الثورة تحولت إلى عامل جديد زاد من تكالب روسيا وبريطانيا على إيران من جهة، وساعدت في تخفيف تناقضاتها على ساحتها من جهة اخرى[٢٢]، عجلت هذه الرغبة الإيرانية في التوجه نحو ألمانيا بحصول تقارب اقتصادي تجاري بين البلدين استغلته ألمانيا حتى تصبح اقرب للدستوريين من غيرها من الدول، فخلال هذه المرحلة غدى النشاط التجاري الألماني في الموانئ الجنوبية الإيرانية أكثر فاعلية من ذي قبل، بل امتد ذلك النشاط إلى (كرمنشاه) و (أذربيجان) أغنى مقاطعات إيران لمحاولة السيطرة على صناعة السجاد في (أذربيجان) ولذلك تراهم قد أسسوا مصنعًا لهذا الغرض في (تبريز) وبدأوا يمولون منتجي السجاد الأذريين بالأموال[٢٣].

من جانبهم عرض الدستوريون على ألمانيا تأسيس مصرف لهم في (طهران) وذلك نهاية عام ١٩٠٦، مما يمكنهم من منافسة التجارة الروسية والبريطانية في إيران، مؤكدين على استعدادهم لمنح أي مجموعة مالية ترتأيها برلين امتيازًا لتأسيسه، مع توفير كل دعم ومساعدة مطلوبة لهم[٢٤]. كما دارت مناقشات طويلة بين الجانبين الإيراني والألماني في عهد الشاه (محمّد علي)[٢٥] حول إمكانية تأسيس مصرف وطني في إيران برئاسة خبير مالي الماني، الا أن هذا المشروع فشل بسبب ضعف الرأسمال الوطني وعدم إقبال أصحاب الرساميل العالية على شراء الأسهم الخاصة بالمشروع بشكل كبير يفي بالغرض، ناهيك عن أن المصرف الشاهنشاهي البريطاني كان قد أدى دورًا في إجهاض هذا المشروع الوطني الإيراني[٢٦]. وعندما فكر الدستوريون الحصول على قرض خارجي من اجل إصلاح أوضاع البلاد الاقتصادية المتردية، اتجهوا نحو ألمانيا قبل غيرها من الدول، لأنهم وجدوا ان ذلك لا يمكن أن يثير الرأي العام الإيراني ضدهم لأنهم لم يتجهوا لروسيا أو بريطانيا في ذلك، ومن جهتها رحبت الأوساط الحكومية الألمانية بهذا الطلب إلا أن التقدير المالي المقدم من الخبير الألماني الذي وصل إيران خصيصًا لدراسة الموضوع لم يكن مشجعًا للأوساط المالية الألمانية[٢٧].

إزاء ذلك أدركت كل من روسيا وبريطانيا ضرورة الأخذ بالحسبان ذلك التطور الحاصل في العلاقات الإيرانية – الألمانية الذي أفرزته معطيات الأحداث الإيرانية عقب الثورة الدستورية، فبدأت دبلوماسيتهما بالعمل من اجل إيجاد صيغة حل يمكن من خلالها أبعاد الحركة الدستورية عن الإمساك بزمام الأمور ومنعها من احداث التغيير المطلوب، ولاسِيَّمَا مسألة التقارب مع ألمانيا، لأن ذلك سوف يوجه ضربة لمصالحهما في إيران، وأمام هذا الواقع عقدت معاهدة بين روسيا وبريطانيا وقعت في (الحادي والثلاثين من آب ١٩٠٧)[٢٨] قسمت إيران بموجبها إلى ثلاثة مناطق شمالية لروسيا ووسطى محايدة وجنوبية لبريطانيا[٢٩].

ووفق هذه المعاهدة دفعت التناقضات التي كانت قائمة بينهما وراء ظهورهما حتى يتسنى لهما التحالف بوجه الثورة الدستورية من جهة ولمواجهة الخطر الألماني من جهة ثانية[٣٠]. أثارت تلك المعاهدة ردود فعل غاضبة ضدها من الدستوريين مما حفزهم للتقرب من ألمانيا أكثر من السابق، ولاسِيَّمَا بعد أَنْ حصل تقارب بين الشاه (محمّد علي) وروسيا وبريطانيا في ضرورة توجيه ضربة للدستوريين واستعادة سيطرة الأسرة القاجارية على إيران من خلال حل (المجلس) وإلغاء الدستور، والتمهيد لغلق الأبواب الإيرانية بوجه القوى الكبرى، ولاسِيَّمَا ألمانيا[٣١]، لكن الدستوريون كانوا قد اندفعوا صوب ألمانيا اكثر مما ادى إلى ظهور افاق جديدة للمصالح الالمانية في إيران إذ بدأ يتوجه اليها الخبراء ورجال الأعمال والتدريسيين فضلًا عن الكوادر الطبية الألمانية للعمل فيها، إزاء هذه التحولات سعت الحكومة الألمانية من جانبها ولتعزيز دورها في إيران إلى تغيير وزيرها المفوض في طهران، إذ عينت لذلك المنصب في تشرين الثاني ١٩٠٧ (فون ريشتوفن Von Richtofen) الذي عَمَلَ على تعزيز النفوذ الألماني والحد من النفوذ الأوربي المنافس لها، ومن هنا رفع في إيران شعار مناهضة موظفي الكمارك البلجيك الذي جاء متوافقًا مع مطالب الدستوريين في طرد هؤلاء من الكمارك لأنهم كانوا أشبه بالبيادق بيد الروس والبريطانيين، كما انه سعى إلى قيادة موقف أوربي مناهض للهيمنة الروسية- البريطانية على إيران[٣٢].

ولتحقيق كل ذلك اقام علاقات طيبة مع الدستوريون، وتمكن من الوصول إلى البلاط والتأثير على ولي العهد الإيراني (محمّد حسن ميرزا) حتى انه اتهم بمحاولة تربيته تربية ألمانية، مما أثار حفيظة الروس وعدوه مؤشرًا واضحًا لأهداف سياسية تتوخاها ألمانيا في إيران، الا أن ألمانيا استمرت تؤكد لروسيا عدم وجود أطماع سياسية لها في إيران وانما يقوم نشاطها في إطار سياسة الباب المفتوح وانها ملتزمة بالحياد في النزاع الدائر بين الشاه (محمّد علي) والدستوريين على الرغم من وقوف ممثلي روسيا وبريطانيا وحتى فرنسا إلى جانب الشاه ضد الدستوريين[٣٣].

في هذه الأثناء كان الشاه (محمّد علي) يعمل بالخفاء لتوجيه ضربة للدستوريين وكانت محاولة اغتياله في (الخامس عشر من شباط ١٩٠٨) هي المسوغ الرئيسي له في توجيه ضربته لهم، إذ قَرَرَ في (أيار ١٩٠٨) تصفية الدستوريين بالاعتماد على القوى

المعادية لهم داخليًا وخارجيًا مما ادى إلى حدوث فوضى تخللتها صدامات دموية وعمليات اغتيال[٣٤] دفعت عددًا من الدستوريين والثوار بطلب اللجوء إلى بناية المفوضية الألمانية، واعتقد الوزير المفوض الألماني الجديد (كوادت Kuadet) الذي تسلم مهامه في آذار ١٩٠٨، ان الواجب الإنساني يقضي منه قبول جميع الذين طلبوا الحماية من المفوضية، الا انه خشي انتقادات الحكومة الروسية بوصفه تدخلًا في شؤون إيران الداخلية، لذا قرر منح اللجوء فقط للذين يحملون اوسمة ألمانية رفيعة[٣٥]، من أمثال رئيس المجلس الإيراني (احتشام السلطنة)[٣٦].

لكنه في الوقت نفسه أنبأ برلين بما حصل وطلب تعليماتها بهذا الخصوص، فكان رد الخارجية الألمانية يقضي بوجوب قبول اللاجئين لاعتبارات إنسانية وطيلة مدة الخطر فقط، على أن يقوم (كوادت) من جانبه بالاشتراك مع ممثلي الدول الأخرى ببذل جميع المساعي الممكنة لإيجاد حل للازمة القائمة بين الشاه والدستوريين، الأمر الذي عدته الخارجية الألمانية ضروريًا حتى تبعد عنها تهمة الإساءة إلى روسيا[٣٧].

لكن الأوضاع في إيران كانت آخذة بالتطور في غير صالح الدستوريين، ولاسِيَّمَا بعد أن استطاع الشاه (محمّد علي) وبتأييد ودعم بريطاني – روسي، من إعلان الأحكام العرفية في حزيران ١٩٠٨، عطل على أثرها الدستور وحل المجلس فضلًا عن قيامه بقصف بنايته فوقع العديد من الضحايا وجرى اعتقال الكثيرين[٣٨]. إزاء ذلك حاول أعضاء المجلس اللجوء إلى بناية المفوضية الألمانية في طهران فبعثوا مندوبًا عنهم إلى (كوادت) ليبين له أن ذلك هو الخيار الوحيد لإنقاذ حياتهم، لكن حراجة الموقف وصعوبته، فضلًا عن تعليمات برلين، اضطرته إلى عدم الاستجابة لطلباتهم رغم تعاطفه معهم[٣٩]. انتقل على اثر تطور الأحداث مركز الثورة إلى (تبريز) التي تعد إحدى أهم بؤر الدستوريين منذ اليوم الأول لاندلاع ثورتهم[٤٠]. وبما ان الألمان كانوا يتمتعون بنفوذ قوي هناك، لذا لم يكونوا بمعزل عن تطورات الأحداث فيها، إذ استطاعوا من ممارسة نشاطًا ملموسًا طيلة أيام الثورة في (تبريز)، ولاسِيَّمَا في مجال توريد الأسلحة الألمانية وبيعها للثوار على يد تجار الأسلحة الألمان الذين حققوا أرباحًا طائلة، إذ بلغت إجمالي صفقاتهم حوالي (٦٤٠) ألف مارك أثناء تطور الأحداث في (تبريز) وبذلك تحولت الأسلحة إلى أداة بيد الألمان للتغلغل في إيران خلال الثورة مما اشر بشكل واضح إلى قوة موقع ألمانيا في إيران[٤١]، الحقيقة التي لم يكن بوسع احد انكارها بما في ذلك الأوساط المحلية المعادية للثورة والمتمثلة بالشاه (محمّد علي) وحاشيته، فعندما تفاقمت الأوضاع في تبريز وامتدت آثارها إلى العديد من المدن الإيرانية الأخرى، دخلت السياسة الألمانية للاستفادة من المجال المتاح أمامها نتيجة الكراهية الموجودة في نفوس الإيرانيين ضد الروس والبريطانيين حيث فتح ذلك الأبواب امام الدعاية الألمانية بين القبائل الإيرانية، لاسِيَّمَا (البختيارية) التي اتخذت موقفًا معاديًا للوجود الأجنبي في البلاد والتي كان لها دورها الفاعل فيما بعد بإسقاط الشاه (محمّد علي)[٤٢].

إزاء تلك التداعيات وجد البريطانيون والروس ضرورة قيام الشاه بتغيير سياسته والاستجابة لمطالب الثوار وإعادة فتح (المجلس) من جديد والعمل بالدستور، الأمر الذي عده الشاه تغييرًا في المواقف البريطانية – الروسية من حكومته ومنه شخصيًا لذلك قرر اللجوء إلى الطرف الألماني ففي (السابع عشر من كانون الأول ١٩٠٨)[٤٣] بعث وزير حربيته (أمير بهادر جنك)[٤٤] للقاء الوزير الألماني المفوض (كوادت) مدعيًا أن روسيا غيرت موقفها من الشاه بعد أن لمست منه رغبة في تعزيز علاقاته مع ألمانيا[٤٥].

بيد أن (كوادت) أكد التزام بلاده الحياد بين الطرفين المتنازعين، إلا أن ازمة جديدة طفت على السطح عندما ادعى أعداء الدستوريون بأن هؤلاء يقومون بأعمال عنف ضد رعايا الدول الأوربية في شمال إيران، فسارعت روسيا لإرسال قواتها إلى هناك بحجة حماية أرواح الأجانب المتواجدين في تلك المناطق، فلم يكن بوسع المفوضية الألمانية تجاهل هذا الأمر، فأجرى (كوادت) اتصالات خاصة بعدد من ممثلي الدول (النمسا، ايطاليا، الدولة العثمانية) لدى طهران[٤٦]، وقد اجمع الكل على رغبتهم في إرسال كتائب خاصة من بلدانهم تناط بها مهمة حماية الأجانب، إلَّا أنَّ وزارة الخارجية الألمانية استبعدت احتمال سماح الروس بمرور تلك

القوة عبر أراضيها، لكن الأحداث سرعان ما بددت مخاوف الأوربيين بصدد موقف الدستوريين من الرعايا الأجانب، إذ لم يحدث أي مكروه للألمان او لغيرهم، فاختفى الموضوع عن أروقة المباحثات التي كانت تجري بين أطراف الدول المعنية[٤٧].

ثالثاً: الموقف الألماني من الثورة الدستورية في مراحلها الأخيرة (١٩٠٩-١٩١١):

بتاريخ (الخامس عشر من تموز ١٩٠٩) تمكن الدستوريون من إعادة فرض سيطرتهم على طهران واستطاعوا في السابع عشر منه، من خلع الشاه (محمّد علي) وتنصيب ابنه (احمد)[٤٨]. شاهًا بدلًا منه، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من حياة الثورة الدستورية، وكان أول ما واجهه الدستوريون في تلك المرحلة هو التواجد العسكري لروسيا في شمال البلاد، لذلك عملوا على جذب الدول الكبرى للتدخل في فض هذا الإشكال، ولاسيما ألمانيا إذ بدأت الصحف الإيرانية وبتوجيه من الدستوريين منذ (تشرين الأول ١٩٠٩) تكتب المقالات الصحفية التي حملت نغمة الانتقاد لموقف ألمانيا من وجود القوات الروسية داخل الأراضي الإيرانية الا انها في الوقت نفسه كانت على ثقة بأن ألمانيا سوف تغير من موقفها وتبعث تحذيرًا لروسيا مطالبة إياها بجلاء قواتها عن إيران[٤٩]، وسرعان ما اتخذ ذلك الموقف طابعًا رسميًا بعد أن بعثت طهران تعليمات خاصة بهذا الصدد إلى وزيرها المفوض في برلين (محمود خان) الذي التقى في (آذار ١٩١٠) مساعد وزير الدولة للشؤون الخارجية الألمانية (ستمريتش Stemretsh) بين خلاله أن بلاده ترغب في تدخل الألمان لدى الروس لإقناعهم بسحب قواتهم من إيران لكن (ستمريتش) بين ان أي تدخل ألماني سوف يعقد الوضع في غير صالح الدستوريين لأنه سوف يساعد في نهايته على حدوث تقارب في وجهات النظر بين الروس والبريطانيين بصدد إيران. وفعلًا استثيرت روسيا بعد سماعها بانباء تلك الاتصالات مما حدى بها توجيه إنذار للحكومة الإيرانية بينت فيه عدم السماح لدخول طرف ثالث للتحكم بالشؤون الإيرانية وأكدت امتناعها عن سحب قواتها من إيران، الأمر الذي لم تتخذ ألمانيا تجاهه أي ردة فعل مؤثرة[٥٠]، ولعل ما كان يجري خلف الكواليس من صفقات بين ألمانيا وروسيا أثره البالغ في البرود الألماني تجاه تلك المسألة.

لكن الألمان رغم ذلك وقفوا مرة أخرى إلى جانب الدستوريين اثر الأزمة التي تفجرت في محاولة الشاه المخلوع (محمّد علي) استعادة عرشه في تموز ١٩١١، إذ ادى العقيد الألماني (هَيس Hase) دورًا حاسمًا في القضاء على تلك المحاولة بعد توجيه ضربات كتيبة المدفعية التي كان يقودها إلى قوات (محمّد علي) الزاحفة نحو طهران ولينهي بذلك كل أمل للشاه المخلوع في العودة إلى إيران[٥١].

إلا أن الأحداث كانت تتوالى في طريق نهاية الثورة الدستورية، إذ ان تردي الوضع الإداري والمالي لإيران، وضع الدستوريون في موقف لا يحسدون عليه، وعندما حاولوا الاعتماد على خبراء أجانب من غير الروس والبريطانيين، توجهوا إلى الألمان أملًا في إيجاد مخرج للأزمة الاقتصادية التي أخذت تؤثر على واقع الحياة اليومية للإيرانيين الذين بدأوا يبتعدون عن الدستوريين بسببها[٥٢]، إلا أن التقارب الروسي – الألماني خلال تلك المدة دفع الدستوريين للتوجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشاكلهم بعيدًا عن ألمانيا، ولاسِيَّمَا بعد عقد الأخيرة في (التاسع عشر من آب، ١٩١١) اتفاقية (بوتسدام) مع روسيا التي تضمنت تعهد ألمانيا بترك المناطق الشمالية من إيران لروسيا والامتناع عن العمل لنيل أي امتياز فيها، مقابل تعهد روسيا مساندة ألمانيا للحصول على امتياز من الحكومة الإيرانية يخولها حق مد خط حديدي بين طهران وخانقين[٥٣].

ولعل من المفيد القول أن هذا الارتباط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام الخبير المالي الأمريكي (مورغان شوستر Morgan Shuster)[٥٤] مديرًا عامًا للخزانة الإيرانية في (أيار ١٩١١) لإصلاح الوضع الاقتصادي المتأزم، دق المسمار الأخير في نعش الثورة الدستورية لأنه كان قد اصطدم مع المصالح الروسية والبريطانية بل وحتى الألمانية في إيران، من خلال إجراءاته التي اتبعها في إدارة واردات الكمارك التي أخضعت لسلطة الحكومة الإيرانية، وفيما يخص المصالح الألمانية فان (شوستر) كان يرغب بقطع المعونة المالية السنوية التي كانت تقدمها الحكومة الإيرانية من واردات الكمارك إلى المدرسة الألمانية في طهران معللًا ذلك بأنها تابعة لدولة عظمى لا تحتاج إلى مثل تلك المعونة[٥٥].

الأمر الذي عدته ألمانيا انتهاكًا لمصالحها في إيران، ولعل ذلك يعلل لنا الموقف الألماني المتفرج من تداعيات الأحداث فيما بعد والتي أفضت في النهاية إلى طرد (شوستر) من إيران تحت ضغط مباشر من روسيا وبريطانيا وبعض الرجعيين المحليين، ففي (التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩١١) وجه الروس إنذارًا شديد اللهجة لإيران طالبوا فيه طرد (شوستر) والامتناع عن دعوة أي خبير أجنبي للعمل فيها دون موافقة روسيا وبريطانيا، مما أثار الجماهير الإيرانية ومن ورائهم الدستوريين اللذين وجدوا في ذلك انتهاك للسيادة الإيرانية واستقلالها، فأعلنوا عن مقاطعة البضائع الروسية، ورد المجلس الإيراني بالرفض على الإنذار الروسي، إلا أن الروس والبريطانيون كانوا قد عززوا قواتهم في الشمال والجنوب الإيراني[٥٦]، ووجهوا ضربة قاصمة للدستوريين بمعاونة الوصي على العرش الإيراني (ناصر الدولة) الذي سارع بحل المجلس في (الرابع والعشرين من كانون الاول ١٩١١) ومنع إصدار الصحف وأعلن الأحكام العرفية، ونفى الأعضاء الليبراليين في المجلس مدينة (قم) وقام بحملة اعتقالات للدستوريين انتهت بنفي وقتل العديد منهم، كما قام بطرد (شوستر) من إيران، وبهذه الطريقة البشعة وضعت نهاية الثورة الدستورية دون أن تقدم ألمانيا أي إسناد أو مبادرة تجاهها في لحظاتها الأخيرة[٥٧].

الاستنتاجات:

بعد دراسة الموضوع خرجنا بالاستنتاجات الآتية:

١. كان هناك تقارب واضح المعالم في المصالح بين ألمانيا والدستوريين، فالأولى كانت تطمح بأن يكون لها موطئ قدم فاعل ومؤثر في إيران، يكون امتدادًا لمصالحها وتواجدها في الدولة العثمانية، أما الدستوريون فمن جانبهم أرادوا أن يجعلوا من ألمانيا ركيزة لهم يتكئون عليها في الوقوف أمام المد والهيمنة الروسية – البريطانية في بلادهم.

٢. وجدت ألمانيا الفرصة سانحة لها أيام الثورة الدستورية في تحقيق تلك المطامح ولاسِيَّمَا مسألة استفادتها من بنود الدستور الإيراني الذي حدد صلاحيات الشاه في مسألة إعطاءه الامتيازات الأجنبية مما فتح الباب أمامها للولوج في إيران بشكل أكثر فاعلية من ذي قبل.

٣. تبين أن الموقف الألماني من الثورة الدستورية كان متباينًا ومتحولًا من الدعم الكلي للثورة في أيامها الأولى، إلى الوقوف موقف الحياد في احداثها الدموية، وانتهاءً بإغماض العين عن القمع الذي تعرض له رجال الثورة في ايامها الاخيرة.

٤. يبدو أن ألمانيا لم تستطيع تحقيق كل ما كانت تصبو إليه في إيران أيام الثورة لاصطدامها بالهيمنة والمصالح الروسية – البريطانية فيها والتي عملت جاهدة بالتنسيق مع بعضها في بعض الأحيان، ومع شاهات إيران في أحيان أخرى بمحاولة القضاء على الثورة وإنهاء النفوذ الألماني.

٥. تزامن ذلك مع رؤية الحكومة الألمانية التي وجدت ان مصالحها سوف لن تتحقق في الشرق الأوسط قبل أن تسوى خلافاتها مع الدول الكبرى ولاسِيَّمَا روسيا وبريطانيا في المنطقة، فجاءت اتفاقية (بوتسدام) لتؤشر بوضوح على هذا الأمر.

٦. في الوقت الذي وجدت ألمانيا ان حكومة الدستوريين أخذت تعمل من اجل إصلاح وضعها المالي والاقتصادي، مما يشكل ضررًا بمصالحها الاقتصادية في إيران، لم تبدِ أي اعتراض حول ضرورة إنهاء الثورة الدستورية من قبل أعدائها في الخارج والداخل، مما جعلها تقف موقف المتفرج من الإبادة التي تعرض لها الدستوريون بعد أن كانت في يوم من الأيام (تعطف عليهم) وتبذل الجهود لنصرتهم. مما يدلل بشكل قاطع أن الدول الأوروبية الكبرى مهما اختلفت تسمياتها وتوجهاتها فانها تشترك في الهدف وهو تحقيق اكبر قدر من المصالح لدولها في المنطقة بعيدًا عن آمال وتطلعات شعوب تلك المنطقة، وهو ما ادركه قادة الثورة الدستورية لكن بعد فوات الأوان.

الهوامش:

(١) جهاد صالح العمر وأسعد محمّد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١، مركز دراسات إيرانية، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ص٥-ص٦؛ فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص٤٠.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٢-ص٢٠.

(٣) محمّد كامل محمّد عبدالرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٦، ص٩-ص١٠؛ ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١-١٩٥١، ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٠، ص١٩.

(٤) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات...، ص٤١؛ صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٨٨.

(٥) ناظم يوسف الزاوي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٦) المصرف الشاهنشاهي: بتاريخ الثلاثين من كانون الثاني ١٨٨٩ نجح البارون البريطاني (دي رويتر DeReuters) من استحصال موافقة ناصر الدّين شاه على منحه امتياز إنشاء المصرف الفارسيّ الشاهنشاهي باسم (Imperial Bank of Persia) برأس مال مقداره مليون جنيه إسترليني لمُدّة ستين عامًا، مع حق الإشراف على إصدار العملة الإيرانية، وجمع الرسوم عن معظم طرق الجنوب الإيراني، وحق استخراج الثورات الطبيعية في جميع أنحاء البلاد بما فيها النفط، لقاء دفع ١٦% من نسبة الأرباح للحكومة الإيرانية، وبذلك تحول إلى واحد من أقوى المؤسسات النّقديّة العاملة في إيران، وبقى مهيمنًا على اقتصادها حتّى عام ١٩٢٨ عندما أممه رضا شاه بهلوي وحوله إلى مصرف إيراني. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم تيموري، عصر بي خبرى با تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢، ص١٩١-١٩٩؛ فرح صابر، مدخل إلى تاريخ الامتيازات الغربية في الشرق الأوسط: نظام الامتيازات الأجنبية في إيران أنموذجًا، ط١، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، بيروت، ٢٠١١، ص٢٧-٢٨.

(٧) امتياز تالبوت: بعد مفاوضات سرية جرت بين ناصر الدّين شاه والمدعو جيرالد ف. تالبوت (Gerald F. Talbot) وبمساعي الوزير المفوض البريطاني في طهران هنري دروموند وولف (Henry Drummond Wolf) منحت شركة التبغ الإمبراطورية (Imperial Tobacco of Persia Corporation)امتيازًا بتاريخ الثامن من آذار ١٨٩٠ يخولها حق احتكار إنتاج التبغ وتصنيعه وتصديره لمُدّة خمسين عامًا، مقابل مبلغ سنوي مقداره خمسة عشر ألف جنيه إسترليني تدفع للحكومة الإيرانية، فضلًا عن أكثر من ربع الأرباح السنوية بعد دفع النفقات، و٥% حصة من رأس مال الشركة، الذي بلغ عند تأسيسها (٦٥٠) ألف جنيه إسترليني، ولم يعلم الإيرانيون بتفاصيل الامتياز إلّا بعد حوالي عام من عقده، مِمَّا آثار استيائهم، واضطر الشاه في النهاية إلى الرضوخ للمطالب الجماهيرية، وألغى الامتياز بتاريخ السادس والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٢، بعد أَنْ دفع تعويضًا للشركة البريطانية صاحبة الامتياز مقداره نصف مليون جنيه إسترليني اقترضته الحكومة من البنك الشاهنشاهي في طهران. للمزيد من التفاصيل حول الامتياز والموقف الشعبي منهُ ينظر:

Hamid Algar, Religion and state in Iran, London, ١٩٨٠, pp.٢٠٥-٢٠٧.

(٨) صباح كريم رياح الفتلاوي، إيران في عهد محمّد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩ دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص١٧٧.

(٩) أَتابك أعظم: هو ميرزا علي أَصغر خان بن مُحَمَّد إبراهيم أغا أمين السلطان الملقب بأتابك أعظم أو أتابك أمين السلطان، ولد في طهران عام ١٨٤٣، وتلقى تعليمه في مدارسها، عُيّنَ عام ١٨٧١ قائدًا لفرسان الحرس الملكي، ثمَّ أصبح رئيسًا للنقل الملكي بين عام ١٨٧٣-١٨٧٤، وأمين صندوق الجيش بين عامي ١٨٨٠-١٨٨١، وفي الأوّل من آيار ١٩٠٧ تولى رئاسة الوزراء لمرة ثانية في إيران حتّى اغتياله على يد أحد فدائيي أذربيجان المناصرين للمشروطية بتاريخ الحادي والثلاثين من باب ١٩٠٧. للمزيد من التفاصيل حول دوره في السياسة الإيرانية ينظر:

Encyclopaedia Iranica, Vol. II, Columbia University, New York, ٢٠١١, pp.٨٧٨-٨٩٠.

(١٠) لتفاصيل أكثر حول مشروع السكة ينظر: لؤي بحري، سكة حديد بغداد: دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين-بغداد حتى عام ١٩١٤، بغداد، ١٩٦٧، ص٤٧.

(١١) أسعد محمّد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٧، ص٤٦-ص٤٧.

(١٢) فرح صابر، مدخل إلى تاريخ الامتيازات...، ص٤٧-٤٨.

(١٣) هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد٢٧، ١٩٨٦، ص٢٤٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٤٠.

(١٥) لتفاصيل أكثر حول تغلغل المصالح الألمانية في إيران ينظر: سميرة عبدالرزاق عبدالله العاني، العلاقات الإيرانية- الألمانية اواخر القرن التاسع عشر-١٩٣٣، ط١، بغداد، ٢٠١١، ص٣٣-٤١.

(١٦) المصدر نفسه، ص٤١.

(١٧) بقيت تلك الخلافات بين إيران والدولة العثمانية دون حل إلا بعد القضاء على الثورة الدستورية بفعل التدخل المستمر من بريطانيا وروسيا لتأجيج الخلاف وجعله خنجرًا في جنب الدستوريين، إذ حُددت الحدود المشتركة بينهما وفق بروتوكول طهران الموقع في (٢١ كانون الأول ١٩١١). للمزيد من التفاصيل ينظر: جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية – الإيرانية، بغداد، ١٩٧٠، ص٢٦١.

(١٨) لتفاصيل أكثر حول أسباب اندلاع الثورة الدستورية ونتائجها ينظر: آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي ١٩٠٦-١٩٧٩، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص٧-ص٣٦؛ فرح صابر، المثقفون الإيرانيون من التأسيس إلى الثورة "الثورة الدستورية في إيران أنموذجًا"، ط١، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، بيروت، ٢٠١١، ص١٠٩-ص١٨٧.

(١٩) خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في إيران ١٩٠٥-١٩١١، ط١، مكتبة ابن رشد، العراق، ٢٠٠٥، ص٣٥؛ حربي محمّد، تطور الحركة الوطنية في إيران من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٩٥٣، ط١، مطابع دار الثورة، بغداد، ١٩٧٢، ص١٠-ص١٣.

(٢٠) مظفر الدِّين شاه: هو مظفر الدِّين ابن ناصر الدِّين شاه قاجار، ولد في طهران عام ١٨٥٣، أصبح وليًا للعهد منذ عام ١٨٦١، عُيِّنَ في العام نفسه حاكمًا على إقليم أذربيجان الشمالية، أصبح شاهًا لإيران بعد وفاة والده عام ١٨٩٦، وبقي كذلك حتّى وفاته في الرابع من كانون الثاني ١٩٠٧، متأثرًا بمرض السل عن عمر ناهز السادسة والخمسين عامًا. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopaedia Iraniqa, op.cit., Vol.IIV, pp.٤٦١-٤٦٣.

(٢١) سميرة العاني، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢٢) B.C. Martin, German – Persian Deplomatic Relation ١٨٧٢-١٩١٢, Nether Land, ١٩٥٩, p.١٨١.

(٢٣) حيدر جواد كاظم العمار، ادوارد غري ودوره في سياسة بريطانيا الخارجية ١٩٠٥-١٩١٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد للعلوم الإنسانية، ٢٠١٥، ص٦٠؛ صباح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي شاه...، ص١٧٩.

(٢٤) جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبدالزهرة، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ١٩٩٢، ص١١٠؛ حيدر العمار، المصدر السابق، ص٦٠.

(٢٥) مُحَمَّد علي شاه: هو مُحَمَّد علي ميرزا ابن مظفر الدِّين شاه، ولد في تبريز عام ١٨٧٢، تولى ولاية العهد لأبيه عام ١٨٩٢، وأصبح في العام نفسه حاكمًا على أذربيجان، وبعد وفاة والده عام ١٩٠٧ تولى حكم إيران حتّى عام ١٩٠٩ عندما ثارت الجماهير الإيرانية ضد سياسته ونجحت في عزله، توفي في منفاه بايطاليا عام ١٩٢٥. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopaedia Iraniqa, op.cit., Vol. IIV, pp.٨٥٧-٨٦٠.

(٢٦) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٥؛ B.C.Martin, op.cit, p.١٤٢.

(٢٧) أرفند أبراهيميان، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦ (إيران ١٩٠٠-١٩٨٠)، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٥٤؛ خليل إبراهيم المشهداني، العلاقات البريطانية – الإيرانية ١٨٥٧-١٩٠٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٧، ص٣٢٦.

(٢٨) معاهدة ٣١ آب ١٩٠٧: تعرف أيضًا باتفاقية (غراي – أزفولسكي) نسبة إلى وزراء خارجية كل من بريطانيا وروسيا، عالجت خلافات الطرفين حول أفغانستان والتبت وإيران، وفيما يتعلق بإيران فقد اتفقا على احترام استقلال إيران السياسي، والمحافظة على النظام القائم فيها ضد الدستوريين، ومواجهة الخطر الألماني الذي أصبح يهدد مصالح الطرفين في المنطقة، وبموجبها قسمت إيران إلى ثلاث مناطق، منطقة نفوذ روسية شملت الأقاليم الشمالية الخمسة من إيران وبضمنها طهران، ومنطقة نفوذ بريطانية شملت المنطقة الجنوبية الشرقية من حدود أفغانستان مرورًا بـ (كرمان) حتى ميناء (بندر عباس)، أما المنطقة الوسطى فقد تقرر أنْ تكون محايدة شريطة أنْ تقتصر جميع الامتيازات الاقتصادية فيها على هاتين الدولتين، مع تعهدهما بعدم حصول أي منهم على امتيازات في منطقة نفوذ الدولة الأخرى. للتفاصيل ينظر: روز لويس كريفس، المعاهدة الانكليزية – الروسية (١٩٠٧-١٩١٤) بعض وجوهها ومدى تأثيرها في فارس، ترجمة: محمد وصفي أبو مغلي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص٢٥١-ص٢٧٠؛ حيدر جواد كاظم العمار، المصدر السابق، ص٦١-ص٦٨.

(٢٩) صالح محمّد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٢٣-ص٢٤.

(٣٠) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣١) فوزي خلف شويل، إيران في سنوات...، ص٤٥-٤٦، محمّد كامل عبدالرحمن، المصدر السابق، ص١٤-ص١٦.

(٣٢) سميرة العاني، المصدر السابق، ص٥٨-ص٥٩؛ صباح الفتلاوي، إيران في عهد مُحَمَّد علي شاه...، ص١٨١- ص١٨٢.

(٣٣) Hossen Nazem, Russia and Great Britan in Iran (١٩٠٠-١٩١٤), New York, ١٩٧٥, p.٣٤-٣٥؛ صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٣٤) محمّد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص٢٨٧؛ حربي محمّد، المصدر السابق، ص١٣.

(٣٥) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠، ص١٩٧.

(٣٦) احتشام السلطنة: هو ميرزا محمود محمد رحيم خان قاجار دفالوا، مواليد عام ١٨٦٣، أكمل دراسته في مدارس دار الفنون، عين حاكمًا على إقليم زنجان للمدة (١٨٨٩-١٨٩١)، ثم أصبح قنصلًا عامًا لبلاده في بغداد عام ١٨٩٤، وبقي شاغلًا منصبه حتى منتصف عام ١٨٩٦ حينها رجع إلى طهران وعُيّنَ نائبًا لوزير خارجية إيران، وفي عام ١٨٩٢ أصبح حاكمًا على كردستان، وبين عامي (١٩٠٧-١٩٠٨) أنتخب عضوًا في مجلس النواب، وأصبح رئيسًا له خلال المدة نفسها، ثم عُيّنَ سفيرًا لبلاده في اسطنبول للمدة (١٩١٠-١٩١٩)، توفي في طهران عن عمر ناهز الثالثة والسبعين عامًا وذلك عام ١٩٣٧. ينظر: Encyclopaedia Iraniqa, op.cit., Vol.III, pp.٢٦٩-٢٧١.

(٣٧) B.C.Martin, op. cit, p.١٥٣.

(٣٨) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٠٤؛ آمال السبكي، المصدر السابق، ص٢٩-ص٣٦.

(٣٩) سميرة العاني، المصدر السابق، ص٦٠؛ صباح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٠٧-١٩٠٩، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٨٥-ص٢٨٧.

(٤٠) محمّد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١، ط٢، البصرة، ١٩٨٣، ص٩.

(٤١) أحمد كسروي، تاريخ بجده سآلة أذربيجان بازمانده تاريخ مشروطة إيران، چاب دوم،مؤسسة مطبوعاتي امير كبير، خردا دماه، ١٣٣٣، ص٥٥٠-ص٥٥٥.

(٤٢) سميرة العاني، المصدر السابق، ص٦٣؛ محمد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة..، ص٢٨٨.

(٤٣) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٨٦-٨٧؛ B.C. Martin, op.cit., p.١٨١.

(٤٤) امير بهادر جنك: هو حسين محمد صادق خان قرباجي، ولد في أذربيجان عام ١٨٥٥، عُيّنَ رئيسًا للحرس الملكي للمدة (١٨٩٦-١٩٠٥)، ثم رئيسًا لدار العدالة بين عامي (١٩٠٥-١٩٠٧) وأصبح وزيرًا للحربية للمدة (١٩٠٧-١٩٠٨)، أقيل من منصبه الأخير على إثر نجاح الثورة الدستورية في الإطاحة بمحمد علي شاه، ونُفي إلى خارج البلاد، وعاش مدة طويلة في فيينا، رجع بعدها إلى إيران بعد صدور عفو عنه من الحكومة الإيرانية، توفي في طهران عام ١٩١٨. ينظر:

Enyclopaedia Iranica, Vol.III, pp.٤٣٧-٤٣٨.

(٤٥) أسعد جواري، المصدر السابق، ص٩٧؛ Hossen Nazem, op.cit., p.٤٠.

(٤٦) صباح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي شاه...، ص١٨٦.

(٤٧) Hossen Nazem, op. cit, p.٤٤.

(٤٨) أحمد شاه: هو أحمد ميرزا بن محمد علي شاه، ولد في تبريز عام ١٨٩٨، تولى الحكم بعد أبيه عام ١٩٠٩، واستمر حاكمًا على إيران حتّى أطيح به رسميًا عام ١٩٢٥ من قبل رضا خان المازندراني، ليكون آخر ملوك الأسرة القاجارية الذين حكموا إيران، توفي في منفاه بباريس عام ١٩٣٠. ينظر: Encyclopaedia Iranica, op.cit., Vol.I, pp.٦٥٧-٦٦٠.

(٤٩) B.C. Martin, op. cit, p١٥٨؛ حيدر جواد كاظم العمار، المصدر السابق، ص٧٧

(٥٠) صباح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي...، ص١٨٧؛ حيدر جواد كاظم العمار، المصدر السابق، ص٧٨.

(٥١) سميرة العاني، المصدر السابق، ص٦٨.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٥٣) حسن كريم الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٤٠؛ روز لويس كريفس، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(٥٤) وليم مورغان شوستر: محامي وخبير مالي أمريكي، من مواليد واشنطن ١٨٦٦، عمل في مجال الكمارك في كُلّ من كوبا عام ١٨٩٩، والفلبين عام ١٩٠١، وفي مطلع شهر آيار عام ١٩١١ استقدم إلى إيران على رأس لجنة مالية من خبراء أمريكان بهدف إصلاح الأوضاع المالية المتردية للبلاد، وبقي هناك حتّى نهاية شهر كانون الأوّل من العام نفسه، إذ تَمَّ طرده من إيران، توفي في مدينة نيويورك عام ١٩٦٠. للمزيد من التفاصيل عن بعثة شوستر ودورها في إيران ينظر:

W.Morgan Shuster, The Strangling of Persia, First edition, T. Fisher Unwin, London, ١٩١٢, pp.٤٠-٢٧٧.

(٥٥) فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران ١٨٨٣-١٩٢٥، بغداد، ٢٠٠٢، ص٨٢؛ طلال مجذوب، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٥٦) سميرة العاني، المصدر السابق، ص٧٠.

(٥٧) Hossen Nazem, op. cit, p.٥٥؛ فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ...، ص٧٤

المصادر

أولًا: الرسائل الجامعية:

١. اسعد محمّد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٧.

٢. حيدر جواد كاظم العمار، ادوارد غري ودوره في سياسة بريطانيا الخارجية ١٩٠٥-١٩١٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد للعلوم الإنسانية، ٢٠١٥.

٣. خليل إبراهيم المشهداني، العلاقات البريطانية – الإيرانية ١٨٥٧-١٩٠٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٧.

٤. صباح كريم رياح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩، دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٣.

٥. محمّد كامل محمّد عبدالرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٩٨٦.

ثانيًا: الكتب:

أ. الكتب العربيّة والمعربة:

١. أرفند أبراهيميان، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦ (إيران ١٩٠٠-١٩٨٠)، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٢. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي ١٩٠٦-١٩٧٩، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩.

٣. جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية – الإيرانية، بغداد، ١٩٧٠.

٤. جهاد صالح العمر وأسعد محمّد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١، مركز دراسات إيرانية، جامعة البصرة، ١٩٩٠.

٥. جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبدالزهرة، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ١٩٩٢.

٦. حربي محمّد، تطور الحركة الوطنية في إيران من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٩٥٣، ط١، مطابع دار الثورة، بغداد، ١٩٧٢.

٧. حسن كريم الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.

٨. خضير مظلوم فرحان البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في إيران ١٩٠٥-١٩١١، ط١، مكتبة ابن رشد، العراق، ٢٠٠٥.

٩. روز لويس كريفس، المعاهدة الانكليزية – الروسية (١٩٠٧-١٩١٤) بعض وجوهها ومدى تأثيرها في فارس، ترجمة: محمد وصفي أبو مغلي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨١.

١٠. سميرة عبدالرزاق العاني، العلاقات الإيرانية – الألمانية أواخر القرن التاسع عشر – ١٩١٣، ط١، بغداد، ٢٠١١.

١١. صالح محمّد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

١٢. صباح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٠٧-١٩٠٩، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣.

١٣. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

١٤. طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠.

١٥. عبدالسلام عبدالعزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٧٣.

١٦. فرح صابر، المثقفون الإيرانيون من التأسيس إلى الثورة "الثورة الدستورية في إيران أنموذجًا"، ط١، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، بيروت، ٢٠١١.

١٧. فرح صابر، مدخل إلى تاريخ الامتيازات الغربية في الشرق الأوسط: نظام الامتيازات الأجنبية في إيران أنموذجًا، ط١، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، بيروت، ٢٠١١.

١٨. فوزي خلف شويل، إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٥.

١٩. فوزي خلف شويل، تغلغل النفوذ الأمريكي في إيران ١٨٨٣-١٩٢٥، بغداد، ٢٠٠٢.

٢٠. كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥.

٢١. لؤي بحري، سكة حديد بغداد: دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين – بغداد حتى نهاية عام ١٩١٤، بغداد، ١٩٦٧.

٢٢. محمّد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١، ط٢، البصرة، ١٩٨٣.

٢٣. .....، إيران دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥.

٢٤. ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١-١٩٥١، ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٠.

ب. الكتب الاجنبية:

١. B.C. Martin, German – Persian Deplomatic Relation ١٨٧٢-١٩١٢, Nether Land, ١٩٥٩.

٢. Hamid Algar, Religion and state in Iran, London, ١٩٨٠.
٣. Hossen Nazem, Russia and Great Britan in Iran (١٩٠٠-١٩١٤), New York, ١٩٧٥.
٤. W.Morgan Shuster, The Strangling of Persia, First edition, T. Fisher Unwin, London, ١٩١٢.

ج. الكتب الفارسية:

- إبراهيم تيموري، عصر بي خبرى با تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢.
- احمد كسروي، تاريخ بجده سآله اذربيجان بازمانده تاريخ مشروطة إيران، چاب دوم، مؤسسة مطبوعاتي أمير كبير، خردا دماه، ١٣٣٣.

ثالثًا: الموسوعات:

- Encyclopaedia Iranica, Vol. (I, II, III, IIV) Columbia University, New York, ٢٠١١.

رابعًا: البحوث المنشورة:

- هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٧، ١٩٨٦.